استقلالية البنك المركزي و أثرها على السياسة النقدية

أ. منصوري زين

جامعة الشلف

مقدمة:

أن قضية استقلالية البنك المركزي قد سبقت ظهور نظام البنوك المركزية نفسه و قد أحدثت جدلا واسعا أمتد لأكثر من 200 سنة ، فيذكر " دافيد ريكاردو " في عام 1824 رأيه معقبا على إنشاء بنك وطني بقوله : " لا يمكن الاطمئنان إلى الاعتماد على الحكومة في السيطرة على إصدار النقود الورقية حيث أن منح الحكومة هده السلطة سوف يؤدي غالبا إلى الإفراط في استخدام هده السلطة ، كما اعتقد أنه سوف يكون هناك خطر كبير اذا ما سيطر الوزراء – الحكومة- بأنفسهم على إصدار النقود الورقية . لدا فأقترح أن يتم وضع دلك الاحتكار في أيدي نواب يتم تفويضهم، و لا يمكن عزلهم من وظائفهم إلا عن طريق الاقتراع في مجلس النواب، و أقترح أيضا، منع أي تعاملات مالية بين هؤلاء المفوضين و الوزراء، و لا ينبغي بأي حال من الأحوال أن يقرض هؤلاء المفوضين أموالا للحكومة، أما اذا أرادت الحكومة الحصول على نقود فانه ينبغي أن تحصل عليها عن طريق زيادة الضرائب أو عن طريق بيع لأدون الخزانة أو أن تقترض من أي بنك من البنوك و لكن لا ينبغي بأي حال من الأحوال السماح للحكومة بالاقتراض من هؤلاء الدين يملكون القدرة على إصدار النقود " .

و في عام 1931 يذكر " كيتر " في حديثه للجنة الملكية في البنك المركزي الهندي " أن البنك المركزي النموذجي هو البنك الذي يمزج المسئولية الأساسية للحكومة مع درجة عالية من الاستقلالية لسلطات البنك " .

و في هدا المجال يكمن الخلاف أساسي في المفاهيم بشأن إطار السياسات الاقتصادية و أهدافها . فهناك مفهوم يرى أن جميع جوانب السياسة الاقتصادية، بما في دلك إدارة النقود، يجب أن تكون خاضعة لنهج موحد ، و أن يتم صياغتها و تنفيذها و التوفيق بين جوانبها عن طريق الحكومة التي تكون مسئولة عنها أمام هيئة الناخبين ممثلة في البرلمان . و مع أن استقرار الأسعار هدف عام عادة ، فانه لا يمثل سوى هدفا واحدا فحسب من أهداف السياسة الاقتصادية المتعددة ، مثل النمو الاقتصادي ، و توفير درجة عالية من التوظيف ، و توازن ميزان المدفوعات ، و استقرار أسعار.

آما المفهوم الآخر فيرى أن استقرار الأسعار جزء لا غنى عنه بل يمكن أن يوصف بأنه جزء بنيوي من الإطار الأساسي الدب تطبق فيه السياسة الاقتصادية و الاجتماعية و يعتبر هدا الاستقرار جزء مكملا و مساويا أيضا للعناصر الأساسية في النظام الاقتصادي لأي بلد ، شأنه شأن مبادئ اقتصاد السوق ، و من هنا جاء مبرر وجود درجة عالية من الاستقلال لبعض البنوك المركزية ، كما هو الحال في ألمانيا و سويسرا و الولايات المتحدة ، إلا أن